

الوطنية الحقوقية، تستعرض تقريرها الموازي أمام لجنة حقوق الإنسان الدولية

قالت المؤسسة الوطنية إنها قدمت تقريرها الموازي بشأن التقرير المبني (الاستثنائي) ملكة البحرين حول التقدم المحرز في تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية إلى لجنة حقوق الإنسان المعنية بمناخ تنفيذ الدول لأحكام العهد الدولي بحقوق الإنسان، وتم تحديد الأسبوع الأول من شهر يوليو 2018 موعداً لجلسة الاستماع الذي ستعده اللجنة مع المؤسسة الوطنية، والذي سوف يه فيه أعضاء اللجنة بمناقشة التقرير الموازي المقدم من المؤسسة، والحصول على معلومات حول.

ولفتت المؤسسة إلى أن القانون رقم (26) لسنة 2014 المعد بموجب مرسوم بقانون رقم (20) لسنة 2016 منحها اختصاص تقديم التقارير الموازية، والإسهام في صياغة ومناقشة التقارير التي تتعهد الملكة بتقديمها دورياً وإبداء الملاحظات عليها، تطبيقاً لاتفاقيات القومية ودولية خاصة بحقوق الإنسان. وبحسب المؤسسة فإن تقريرها الموازي تضمن التقدم المحرز في تنفيذ أحكام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية من خلال مواد العهد الدولي، حيث بدأ التقرير بالتحديد بالإطار الدستوري والقانوني لتنفيذ العهد الدولي (المادة رقم 2)، وعدم التمييز، والمساواة بين الرجل والمرأة، وحقوق الأقليات؛ المواد أرقام (2 و 3 و 18 و 23 و 26 و 27)، وحظر التعذيب وغيره من أشكال المعاملة أو العقوبة القاسية أو الانتهاكات أو المهينة، المادتين رقمي (7 و 9)، والوصول إلى العدالة واستقلال السلطة القضائية؛ المادتين رقمي (2 و 14)، والقضاء على الرق والإسترقاق؛ المادة رقم (8)، وحرية التنقل؛ المادة رقم (12)، وحرية الوجدان والمعتقد الديني، المواد رقمي (18 و 26)، وحرية الرأي والتعبير والتجمع والحق في الترسية وتكوين الجمعيات؛ المواد أرقام (1 و 19 و 22 و 23 و 26)، والحق في المشاركة في الحياة العامة؛ المادتين (25 و 26).



علوم الفضاء، والبوليتكنك توقعان تهاهماً لتأهيل الكوادر الوطنية

قالت كلية البحرين التقنية (بوليتكنك البحرين) إنه في إطار تعزيز روابط التعاون التعليمي والعلمي مع مختلف الجهات الحكومية والخاصة في المملكة، وقعت كلية متدرة تقاهم مع الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء (NSA) بهدف تنمية موارد بشرية وطنية مؤهلة للعمل في قطاع علوم وتقنيات الفضاء، بما يخدم نمو القطاع وتطوره في مملكة البحرين. ووقع المؤتمر من جانب الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء رئيسها التنفيذي الدكتور محمد إبراهيم العسيري، ومن جانب بوليتكنك البحرين رئيسها التنفيذي الدكتور جيف زاويوسكي بحضور عدد من كبار المسؤولين من الجانبين. ووفقاً للمؤدرة، ستقوم الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء وبوليتكنك البحرين بالتنسيق فيما بينهما من أجل تصميم وإعداد برامج تعليمية وتدريبية ومهنية وتدريبية في عدد من التخصصات العلمية المتعلقة بتقنيات وعلوم الفضاء، بما يمكن الخريجين من تلبية احتياجات قطاع الفضاء المتنامي في المملكة، ويعزز من مكانة مملكة البحرين في مجال علوم الفضاء إقليمياً ودولياً.

وتعليقاً على توقيع المؤدرة، أكد الرئيس التنفيذي لبوليتكنك الدكتور جيف زاويوسكي «أهمية الشراكات الاستراتيجية ودورها في دعم وتطوير الأبحاث العلمية، وفتح آفاق جديدة واسعة للطلبة من خلال توفير فرص تدريبية بأحدث البرامج والخبرات المتخصصة من قبل الشركاء»، مؤكداً أن «بوليتكنك تمتلك الإمكانيات والكوادر لتحقيق الأهداف المشتركة للطرفين، مما يسهم في دعم التنمية في قضايا علوم الفضاء، إضافة إلى دعم الإبداع والتشجيع على الابتكار والبحث العلمي، والإسهام الإيجابي والفاعل في القضايا البحثية المتعلقة بقطاع تكنولوجيا الفضاء، وتبادل الخبرات والتجارب مع الهيئة الوطنية لعلوم الفضاء وتحقيق التكامل العلمي للطرفين». ومن جانبه، أكد الرئيس التنفيذي للهيئة الوطنية لعلوم الفضاء الدكتور محمد إبراهيم العسيري أن «توقيع المؤدرة بين الهيئة وبوليتكنك يؤكد الالتزام المشترك بين المؤسسات الأكاديمية والهيئات المتخصصة لتلبية متطلبات المرحلة المقبلة في ميادين العلوم والتكنولوجيا».

الجامعة الملكية للبنات تتال الاعتراف في السعودية والكويت وعمان

تاللت الجامعة الملكية للبنات الاعتراف والتوصية من قبل وزارة التعليم بالملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي بدولة عمان، والبرامج توصية وزارة التعليم العالي وسلطنة عُمان للبرامج الأكاديمية التي تقدمها الجامعة الملكية للبنات. وأقرت إدارة الجامعة من فخرها بالإجازات التي تم تحقيقها طوال الفترة الماضية، والتي شهدتها على المستوى الخليجي، إضافة إلى كونها أول جامعة خاصة في مملكة البحرين تحصل على الاعتراف المؤسسي من مجلس التعليم العالي، ما يعكس وقيتها في الريادة والتميز في مجال التعليم والنهضة العلمية على الصعيدين المحلي والدولي. وأوضحت المؤدرة منى سوري، القائمة بأعمال رئيس الجامعة الملكية للبنات، أن الجامعة لم تتوان عن تحقيق مستوى عال من الجودة وتعزيز المسيرة التعليمية في مملكة البحرين، ووضع البصمة في المحافل الإقليمية والدولية.

اختتام أعمال مؤتمر الأخصائيين النفسيين بحضور 200 مشارك.. كابلية: تأهيل المزيد من الأخصائيين النفسيين لتأهيل لاستكمال المنظومة الصحية



جاء ذلك على هامش ختام المؤتمر الذي نظمه مركز دانية لتأهيل النفسي أسس برعاية الشيخ الطبيب محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة جمعية الحكمة للمتعاقدين بمشاركة 208 أخصائي نفسي واجتماعي من جميع القطاعات على مستوى مملكة البحرين.

وأعربت رئيسة المؤتمر دانية عن عميق الشكر والتقدير لرئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق الطبي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة على تفضله برعاية مؤتمر الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين، وإلى دعمه المتواصل وجميع الجهود المبذولة في إطار الجلال الصحي والطبي، كما وجهت الشكر إلى الدكتور إبراهيم جناحي الرئيس التنفيذي لصندوق العمل «تمكين» الشريك الاستراتيجي لدعم المؤتمر وإيمانه بقيمة هذه الفعالية التي تستهدف سلامة ونفع المواطن والمجتمع البحريني. وتضمن المؤتمر 4 ورقات عمل حملت الورقة الأولى عنوان «المقابلة الإرشادية» للأستاذ الدكتور محمد مفاد، مشيراً خلالها إلى أن المقابلة الإرشادية تمثل العنصر الرئيسي في العملية الإرشادية ويمكن اعتبارها العنصر القوي للعمل الإرشادي كله، لافتاً إلى أنها تتطلب العديد من المتطلبات والاستراتيجيات والفنيات حتى تصوم بصورة جديدة تتمكن من تحقيق أهدافها، حيث تتم المقابلة الجيدة بعدد من المراحل أهمها مرحلة الافتتاح ومرحلة البناء ومرحلة الإغلاق، ولا بد لقيام أطراف المقابلة بعدد من المهام في كل مرحلة من هذه المراحل والتركيز على بعض القضايا التي تعتبر حساسة جدا في إنجاح المقابلة ومن أهمها الانطباع الأول واللغة غير اللفظية والتقييم الأخلاقية للمقابلة.

وخلال الجلسة الثانية تحدث الدكتور عن نفس بجامعة البحرين أحمد سعد جلال من خلال ورقته «التقييم والتشخيص النفسي»، حيث تطرق إلى التقييم الشخصي النفسي الاكلينيكي للأفراد من خلال الاختبارات والمقاييس المختلفة في مجالات القدرات والسمات الشخصية، وأهم البيانات والمعلومات المطلوبة التي تساعد على فهم الحالات النفسية وكيفية حساب الدرجات على هذه الاختبارات وتفسيرها في ضوء معايير عالمية ومحلية وكيفية رسم الصفحة النفسية للفرد وتصنيف الأفراد حسب مستويات معينة من السواء أو الالساء، كما تعرضت الورقة إلى مفهوم التخصص والاهمية ودوره في وضع الأسس اللازمة للبرامج العلاجية المختلفة في ضوء ما تسفر عنه نتائج التشخيص، حيث تعرضت الورقة إلى مجموعة من الاختبارات والمقاييس الشائعة وكيفية تدريب الأخصائيين النفسيين عليها.

فيما تحدثت كل من المعالجة دانية ناجي ودكتور أحمد سعدي في الجلسة الثالثة عن «دراسة الحالة»، حيث تتطرق إلى موضوع دراسة الحالة وأهميته والهدف منه وأهم المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها هذا النوع من الدراسات والتي تساعد في إنجاح العملية الإرشادية، كما تتطرق الورقة إلى كيفية جمع المعلومات عن الحالة في المجالات الاجتماعية والعقلية والافتقالية وأهم عيوب ومزايا دراسة الحالة. وكانت الجلسة الرابعة عن «التقرير النفسي» لحسين الناصر الحاصل على ماجستير علم نفس اكلينيكي والذي تطرق خلالها إلى كيفية التعامل مع المعلومات المتعلقة بالمقابلة والملاحظة السلوكية وأهم ما يتعلق بتاريخ الحالة العلاجية والعلاج السابق، وإلى أهمية الاختبارات النفسية والظروف التي تمت فيها: لأنها تعد محورا منها في التقرير النفسي، هذا بالإضافة إلى التعرف على الأساليب التي كتبت فيها التقارير النفسية من حيث الصياغة واللغة والإطار العام.



خديجة العرادي:

اختتم مؤتمر تأهيل الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين فعالياته أمس، عقب أربع جلسات عمل على مدار يوم كامل، تناول فيه أربع جلسات عمل، وهم (المقابلة الإرشادية، التقييم والتشخيص النفسي، دراسة الحالة والتقرير النفسي). وأكد رئيس المجلس الأعلى للصحة الشيخ الطبيب محمد بن عبدالله آل خليفة أن تأهيل الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين أمر في غاية الأهمية، خاصة وأن هذه الكوادر مطلوبة في مملكة البحرين والمنطقة، لافتاً إلى أهمية هذا المؤتمر التأهيلي والذي من شأنه توحيد نظم التعامل مع الحالات بالنسبة للمتخصصين لتوحيد معهم في المجتمع بالنسبة للحالات التي يقومون بالعمل معها، موضحاً أن المؤتمر سيكون سنوياً، وذلك لحاجة البحرين والمنطقة إلى إعادة تأهيل عدد كبير من الأخصائيين والنفسيين، موجهاً الشكر إلى مركز دانية لهذه المبادرة وأيضاً إلى تمكين وجمعية الحكمة للمتعاقدين.

ويديرها، أكدت المعالجة النفسية دانية ناجي كابلية الرئيس التنفيذي مركز دانية للتأهيل ورئيسة المؤتمر وأكدت بأن المؤتمر يعد فرصة للارتقاء بقبليات الأخصائيين الباحثين عن فرص عمل فيؤهلهم إلى اكتساب الخبرات والحصول على فرص عمل مميزة، لافتة إلى أنهم ولهذا الهدف حرصوا على حصول المشارك على شهادة بها ساعات معتمدة تفيد بأنه قد تم تأهيله في هذا المجال.

وأشارت إلى أنهم يعتمدون على الكفاءات وأصحاب الخبرات العلمية المتخصصة في المجال لنقل خبراتهم العلمية والعملية إلى الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين في أنحاء المملكة، لذلك تم دعوة جميع الخوارة لاستهداف الأخصائيين الذين هم في حاجة إلى العلم في التخصص لتكتمل المنظومة، فتكون الفائدة على كل الأصعدة.

وأفادت كابلية بأن هذا المؤتمر يُعد الأول من نوعه في مملكة البحرين، حيث يخدم جميع الأشخاص المختصين في مجال علم النفس والاجتماع، موجهة جزيل الشكر والتقدير لرئيس المجلس الأعلى للصحة الفريق الطبي الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة على تفضله برعاية المؤتمر.

وقالت نحن نسعى لأن تكون قريباً واحداً يضم جميع المراكز الخاصة والحكومية والمراكز المسجلة لدى وزارة التنمية، وذلك عبر فكرة واحدة وخطة علاجية واحدة، بين جميع تلك الجهات بشكل يستفيد منه المراجع من كل الجهات، ولذلك قمنا بتوجيه الدعوة إلى جميع الوزارات المستهدفين الأخصائيين الذين هم في حاجة إلى العلم التخصصي لتكتمل المنظومة، فتكون الفائدة على كل الأصعدة، متطلعين إلى أن نعمل كفريق واحد يضم جميع المراكز الخاصة والحكومية والمراكز المسجلة لدى وزارة التنمية، وذلك عبر فكرة واحدة وخطة علاجية واحدة يستفيد منها المراجع في كل الجهات.

وأشارت رئيسة مركز دانية لتأهيل النفسي إلى أن المجتمع البحريني مجتمع واعي ويقدّر الدور الهام الذي يقوم به الأخصائي النفسي والاجتماعي، لافتة إلى أن الخدمات الصحية في مملكة البحرين شهدت تطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة في ظل سعي حكومة مملكة البحرين لتوفير ودعم وتطوير نظم الخدمات والرعاية الصحية من قبل المملكة، بما يضمن الكفاءة العالية والسلامة والسرعة الكافية في تقديم هذه الخدمات سواء في القطاع الحكومي أو القطاع الخاص، وفقاً لأفضل الأسس العلمية ومعايير الممارسة الصحية المتعارف عليها دولياً.

مطالب بتحويل صرف مبالغ التأمين إلكترونياً وبناء قاعدة بيانات

4 ملايين دينار مبالغ تأمينية مستحقة للمواطنين في بلدية المحرق

في الجهاز التنفيذي. أكد رئيس المجلس البلدي محمد بوحمود أن هذا التقرير ليس لسحب صلاحية التوقيع من رئيس المجلس كما فهم البعض، وإنما هو حصر التوقيع في الجهاز التنفيذي لاختصار الوقت وتخفيف الانتظار على المواطنين وتقليص الوقت، وزيادة الرقابة على الجهاز التنفيذي من قبل المجلس البلدي.

أما نائب رئيس المجلس أحمد الكوهجي فعقب على المقترح قائلاً: «هذا المقترح ليس هروياً من المسؤولية وإنما لاختصار الوقت والشيكات التي تصلنا هي ورقية وتأخذ الكثير من الوقت لمراجعتها، ونحن ليس لدينا مستشار قانوني في المجلس لذلك هذا الأمر يأخذ منا الكثير من الوقت».

وأضاف: «أقترح أن يكون تداول الشيكات بشكل إلكتروني أيضاً، بدلاً من الوضع الحالي الذي يستغرق الكثير من الوقت والإجراءات التقليدية». ويرر مقدم المقترح أحمد الكوهجي مقترحه بعدم وجود المبرر في لزوم توقيع رئيس المجلس البلدي أو نائبه، وإنهاء معاملات المواطنين في قذرة أقصر، وتوفيرا للوقت، بالإضافة إلى سحب صلاحيات المجلس البلدية المالية والإدارية منذ بداية الدورة الحالية.

يذكر أن وزير الأشغال وشؤون البلديات والتخطيط العمراني عصام خلف صرح في رده على توصية بلدي المحرق أن المبالغ التأمينية يتم تحويلها إلى وزارة المالية، وقال الوزير في رده على توصية مجلس بلدي المحرق بشأن استئجار مبالغ حساب التأمين والبالغ 4.2 مليون دينار، إنه وبناءً على أحكام الدليل المالي الحكومي الموحد فإنه يجب تحويل مبالغ التأمين إلى وزارة المالية كونها جهة الاختصاص فيما يتعلق بإدارة الموارد المالية الحكومية.



عازن العمران:

وأوضح أن أعداداً كبيرة جداً تتخلف عن استرداد تلك المبالغ بمختلف المبررات والأسباب، فيظل المبلغ في ازدياد مستمر. ودعا البلدية إلى استئجار هذه المبالغ، مع استئجار آلية استرجاع المبالغ لأصحابها من دون أي تأخير، إذ إن هذا المبلغ هو حالياً في حساب لا تستفيد منه الهيئات البلدية.

وأشار الرباطي إلى أن حساب التأمين هو عبارة عن حساب بنكي في أحد البنوك يكون باسم كل بلدية على حدة، وتودع فيه جميع مبالغ التأمين التي يدفعها المتعاملون مع التراخيص والخدمات البلدية المختلفة، وبعد التأكد من التزام طالب الخدمة بجمعية الأشرطيات، حينها يبدأ العميل بطلب استرجاع مبلغ التأمين. وفي ذات السياق، أوصى مجلس بلدي المنطقة الشمالية بحصر توقيع شيكات مبالغ التأمين المرجعة

غالب أحمد

انقسم أعضاء المجالس البلدية وأمانة العاصمة حول قيمة مبالغ التأمين المتأخرة لدى البلديات. وأكد نائب رئيس مجلس أمانة العاصمة مازن العمران أنه يقوم بشك أسبوعي بالتوقيع على شيكات مبالغ التأمين المستحقة للمواطنين التي أودعها لدى أمانة العاصمة بعد الحصول على ترخيص البناء. وتابع: «نتلقى بشكل أسبوعي عدداً كبيراً من الشيكات التي تصلنا من مكتب مدير عام أمانة العاصمة للتوقيع عليها، كي تتم إعادتها للمواطنين ويتم تسليمها إلى مستحقيها، والقليل منها الذي يتم إرجاعه بسبب عدم استلام مستحقيه».

وأضاف العمران: «لا أعتقد أن هناك مبالغ تأمينية متأخرة في أمانة العاصمة، وهي الجهة البلدية المختصة بإعطائه التراخيص في محافظة العاصمة سواء ترخيص بناء أو تراخيص خدمات أو تراخيص إعلانات، تراخيص إشغال طريق، إذ يتم التوقيع على الشيكات بشكل مستمر، كما أن هناك الكثير من المواطنين يقومون بإرجاعه مجلس أمانة العاصمة للاستئجار عن مبالغهم كي يسترجعوها».

وذكر العمران أن المشكلة التي تحتاح إلى تطوير وإعادة نظر هي استبدال الرصيد الورقي بنظام إلكتروني من خلال قاعدة بيانات بدلاً من الأشرطيات تقديم الرصيد كي يتم استرجاع مبلغ التأمين. بدوره، قال رئيس اللجنة المالية والقانونية بمجلس بلدي المحرق غازي الرباطي إن مبالغ التأمين المترتبة في حساب بلدية المحرق بلغت حتى أكتوبر من العام الماضي 2.2 مليون دينار، بعد أن كان لا يتجاوز مليون دينار في 2015.